ألفصلُ الأوّلُ

،، فى تثبيت النظر وتهذيب الجدل ،،

أقول وبالله التوفيق ومَن عندَهُ العصمة والتسديد ان معرفة هذا الفصل من أعوان الأسباب على درك الحقّ والتمييز بينه وبين ما يضادّه لاغناء بأحدٍ عن مطالعته والإشراف عليه ليعرف الصدق من نفسه ومن غيره إذ قد يعترض من الفكر والتخايل والأوهام الفاسدة والخطرات الردئة ما يلتبس معها الحقّ ويتغلّب عندها الظنّ والشكّ وليس ما يميّز بينها ويدلّ على صحّة الصحيح وبُطلان الباطل منها إلّا النظر وبه يعترف السؤال الساقط من السؤال اللازم والجواب الجائز من الجواب العادل فلنذكر الآن منه لمعًا لهام ما نحن قاصدوه يكون عُدّة للناظر وقوّة للمناظر ثمّ من بعد يستقصيه ان [شاء] الله فى

كتاب استسناه على هذا النوع وسمّيناه كتاب العلم والتعليم
ومن عند اللّـه العصمة والتوفيق ،، أقول أنّ العلمَ اعتقـادُ
الشئ على ما هو بـه إن كان محسوساً فبالحسّ وإن كان معقولًا
فبالعقل والحسّ والعقل أصل مـا تردّ اليه العلوم كلّها فماقضيـا
باثباتـه ثبت ومـا قضيا بنَفْيه انتفى هذا إذا كانا سليمَيْن من
الآفـات برئَـيْنِ من العاهات وعوارض النقص غسيلين من
عشق عـادة الالف والنشو [f° 5 v°] لا يـكاد يقـع حينيذٍ فى
محسوسه ومعقولـه اختلاف إلّا من مخالف او من معاند لأنّهما
على ضرورة لا يعترض للحاسّ شكٌّ فى هيئة المحسوس وصورته
ولا يقدر المضطرّ ببديهة عقلـه أن لا يعلم مـا يعلمه ويتيقّنـه
ولا يُصدّق مَنْ يـدّعى خلافـه ولو كان مضطرّ الى دعواه كما
اضطرّ فى حواسّه لما ظهر من أحد خلافٌ ولا احتيج الى كسر
قولـه والكشف عن عُوار كلامه ألا ترى أنّـه يستحيـل ان
تجد الحاسّة النار باردّة والثلج حارًّا فى الظاهر كما يستحيل ان
يكـون المعلوم متحرّكًا ويعلم ساكنـا او يكـون فى نفسه
أبيض ويقـع العلم بـأنّـه أسود ولو جاز هذا لبطلت العلوم
كلّها رأساً وفسدت الاعتقادات فساغ لكلّ قـائل ما أراد مِن

لادّعاء السمع البصر والبصر السمع وأحيّ ميّتاً والميّت حيّاً وهذا محال لأنّ العلم اذا كان ادراك الشئ على ما هو به من حدّ وحقّه ثم لم يُدرك ذاته كما هو لم يكن معلوماً وكذلك الحسّ إذا لم يدرك طبعه طبع ما يقع تحته لم يكن محسوساً وهذا لا خلاف فيه بين المتميّزين العاقلين قاطبةً إلّا رجلَيْن اثنَيْن أحدهما العامى الذى لا نظر له لاغفاله آخذاً له استعماله ومتى لاح له الحقّ اتبعه وانقطع خلافه لان قوله ذاك عن حَدْس وظنّ وسماع وتقليد فإذا قرع سمعه ما يشهد بتصديقه قلبه مال اليه وقبله والثانى الجاحد المعاند الذى يسمّيه القدماء السوفسطائى وسنذكر فساد مذهبهم فى موضعه ان شاء الله تعالى ، وضدّ العلم الجهل ومعناه اعتقاد الشئ على خلاف ما هو به وليس كلّ من لا يعلم جاهلًا بالاطلاق ولكنّ الجاهل فى الحقيقة التارك طلب حدّ الشئ وحقّه المعتقد له على غير ما هو به ولولا ذاك لما استحقّ اللائمة والمذمّة على جهله ،،

القول فى كمّيّة العلوم ومراتبها ، أقول أنّ اسم العلم قد يُطلق فى الجملة على الفهم والوهم والذهن والفطنة واليقين والخطرة

والمعرفة وكلّ ما يحصل منه ادراك شئ ظاهرًا أو باطنًا ببديهة عقل أو مباشرة حاسّة أو استعمال آلة كالاستدلال والفكرة والبحث والتمييز والقياس والاجتهاد لأنّ هذه الخصال كلّها آلات ادراك العلم وطُرُق التوصّل اليه ومِمّا يصاب من هذه الجهة فروع بالإضافة إلى علم البداية والحواسّ [1]لا ترى انّ الإنسان العاقل المميّز مضطرّ الى شواهد عقله وحسّه غير مضطرّ الى استدلاله وبحثه أو لاترى أنّ لاسبيل الى البحث والاستدلال لمن عرى من عقله أو أصيب بحسّه فاوّل العلم الخطرة الصادقة وهو كالبديهة مثلًا بَلْ بقوة البديهة وآخره اليقين وهو استقرار الحقّ وانتفاء الشكّ والشبهة عنه وإنّما اشترطنا فى الخطرة الصدق لانّه قد يخطر النفس والهوى والطَبْع والعادة بما لا حقيقة له فلا يجوز أن يُعدّ من آخر العلم اليقين الذى يُحيط بالاشياء على وجهها ويدركها بكنهها والمعرفة ادراك أينية[1] الشئ وذاته فمن قائل انّها ضرورة وآخرأنّها [f. 6 r.] مكتسبة والفرق بينها وبين العلم ان العلم الإحاطة بذات الشئ عينه وحدّه والمعرفة ادراك ذاته

[1] Ms. أبنية.

وثباتـه وان لم يدرك حدّه وحقيقته فـالعلم اعمّ وابلـغ لأنّ كلّ معلوم معروف وليس كلّ معروف معلومًـا ألا تـرى أنّ الموحّدين يعرفون ربّهم ولا يعلمونـه إلّا بالاثبات لأنَّ الكيفيّـة والكميّـة عنه منفيتانِ، والوَهْم اعتقـاد صورة شئ محسوس او مظنون وان كان منفيًا وجودُه فى الظـاهر لأنَّ قوّة الوهم فى انبساطها تضعُف فلذلـك [ترى] ما لا تراه العيون وكذلـك العين اذا أمتدّت قوّة بصرها وبعدت مسافـة المرئىّ عنها رأتـه على خلاف ما هو بـه من الصغَر والعِظم والصورة واللون وغير ذلك من الهيآت ومـا خلا عن الهيآت والصفات والحدود كلّها فلا يمسّها الوهم ولا يتصوّر فى النفس والفهم هو المعرفـة وقوّة الـذهن قريبة من قوّة العقل غير أنّ الـذهن والفهم تطبّـع والفطنة قريبة المعنى من الـذهن وانّما احتجنـا الى هذا لأنّ كثيرًا من الناس يولعون بالبحث عن هذه الأسامى ويستفرقون بينها وامـا الأسباب التى يتوصّل بها الى مـا خفى من العلم فـالفكرة وهى البحث عن علّـة الشئ وحدّه الرأى والرويّـة والاستنباط انتزاع ما فى طىّ المعقول والمحسوس والاستـدلال والاجتهاد وقد عدّ قومٌ ميل العادة والطبع الّا ما يميلان اليه

او ينفران منه علمًا فهذه جملة أُصول العلم وطُرقها ومحصولها راجع الى ثلاثة أصناف الى المعقول بديهةً والمحسوس ضرورةً لأنّ ما يدرك بهما يدرك بلا واسطة ومقدّمات والثالث المستدلّ عليه المستنبط بالبحث والامارة فهذه يقع فيها الاختلاف والاضطراب لخروجه عن حيّز الحاسّة والبديهة وتفاوت قُوى المستدلّين والناظرين وتفاوت أرآئهم وعقولهم وهذا يكثر حدًّا وفيه صُنّفت الكتب ودُوّنت الدواوين من على الحكمة والملّة مُذْ قامت الدنيا على ساقها ولا يزال كذلك الى انقضآء الدهور وتخرُّم الأيّام وكثير من الناس أَبَوْا أن يسمّوا علم البديهة والحسّ علمًا على الحقيقة لاشتراك الناس كلّهم فيه واستواء درجاتهم فى ذلك ثم هو غير مستفاد ولا مكتسب بَلْ أوجبه الطبع العزيزة وقوّة التميز والخلقة ،

القول فى العقل والمعقول ، أقول أنّ العقل قوّة إلهيّة مميّزة بين الحقّ والباطل والحسن والقبيح وأُمّ العلوم وباعث الخطرات الفاضلة وقابل اليقين وقد قيل إنّما سمّى عقلًا لأنّه عقال للمرْ عن التخطّى إلى ما خُطر عليه وقد أكثرت الفلاسفة الاختلاف فى ذكره ووصفه قال ارسطاطاليس فى كتاب

البرهان أن العقل هو القوة التى بها يقدّر الإنسان على الفكرة والتمييز وبها يلتقط المقدّمات من الاشياء الجزوّيـة يوّلف منها القياسات وقـال فى كتاب الأخلاق أن العقل هو مـا يحصل فى الإنسان بطريق الاعتيـاد من انواع الفضائل حتّى يصير لـه ذلك خُلقًا وملكـة متمكنة فى الناس وقـال فى كتاب النفس بخلاف هـذا وقسّمه الى ثلاثـة أقسام الى العقـل الهيولانىّ والعقل الفعّال والعقل المستفاد وفسّره لاسكندر[1] فقال انّ العقل الهيولانىّ هو ما يوجد فى شخص الإنسان من امكان التهيّؤ لتأثير العقل الفعّال وانّ العقـل المستفـاد [f° 6 v°] هو المصوَّر والعقل الهيولانىّ بمنزلـة العنصر وانّ العقـل الفعّـال هو المخرج للعقـل المستفـاد على الوجوه بالفعل وزعم بعضهم أنّ العقل هو النفس وبعضهم يقول هو البارئ جلّ جلالـه مع تخليط كثير منهم فى هـذا البـاب وممّا توارثنـاه عن الأسلاف قولهم العقل مولود والأدب مستفاد وإنّما سمّاه بعضُهم باسم افعالـه فلا يضايقه بعد ان أتى المعنى المطلوب منـه ألاترى انـه يقـال لكتب المتّصفين أخبـار الأوائـل والأشعار أنها عقولهم والمعنى نتـائج

[1] Ms. الاسكندر.

عقولهم وأذهانهم وقيل ظنّ الرجل قطعة من عقله فكلّ هذا على التمثيل والاستعارة ولا يختلف قول القدماء فى ان العقل الهيولانىّ اصفى جوهر النفس وحسّه فوق حسّ النفس ورتبته على رُتَب الجواهر ودُون رتبة البارئ جلّ جلاله وهو أقرب الأشياء منه المسلمون لا يعلمون من العقل إلّا ما هو مركّب فى الإنسان خاصّةً دون سائر الحيوان فى العالم السُفلىّ فامّا ما يحكى عن غيرهم فموقوف على الجواز ما لم يردّه العقل او كتاب الشريعة وقد ذهب قومٌ أن حجّة الطبع فيما يوجبه ويسلبه أولى من حجّة العقل وادّعوا ذلك من جهة اشتياق الى ما وافقه ويلائمه وانقباضه عمّا يعافه وينافره وانّ الله عزّ وجلّ خلقه اذ خلقه كذلك ولا يجوز ان يخلق شيئًا عبثًا او لغير حكمة وفائدة والعقل مستحسن وهو يستحسن الشئ ثُمّ يستقبحه ويستصوبه ثُمّ يستخطئه والطبع لا يستحلى مُرًّا ولا يستمرّ حلوًا ولا يجد الشئ عن خلاف ما هو به فأجابهم مخالفوهم أن الطباع لا تعرف إلّا ما يحسّ وتُباشر وقد تغيّرها العادات والعوارض عن أصل جبلّتها فتميل فى بعض الأوقات الى ما كانت تنفر عنه وينفر عمّا كانت تميل إليه وليس من قوّتها التمييز بين

الحسن والقبيح بالاستدلال كما فى قوّة العقل وقد صحّت طبائع البهائم وسلمت أخلاطها ثُمّ لم يحسن خطابها وامتناع الطبع عن استحسان الحسن واستقباح القبيح غير محلى له من الحكمة ولا موجب العبث فى خلقه كما أنّ الموات لا تحسُّ بشئ من الأعراض ثُمّ لم يخلُ من الحكمة بَلْ دلالته وما تحويه من المنافع والمضارّ الذى خصّ به جنسه فائدته وحكمته فدلّنا ان موجب العقل هو المعوّل عليه فى الاعتبار والاستدلال لإسقاط التكليف ووضع الامتحان على البهائم التى سلمت طباعها وأخلاطها فان قيل بمَ عرفتم العقل قيل بنفس العقل لأنّه الأصل والبديهة وأمّ علوم الاستدلال كما عرفنا الحسّ نفس الحسّ لأنّه الطبع ولو كُنّا عرفنا العقل بعقل لأفضى الأمر إلى ما لا نهاية له ولمّا كان العقل أصل العلوم ورأسه فان قيل فبِمَ يفرقون بين دلالة العقل ودلالة الهوى والمادة قيل بالردّ الى الأصل لأنّ الفرع يشاكل الأصل ولو لم يشاكله لم يكن فرعًا له ومن الدليل على وجوب حجّة الطبع تعظيم الناس كلّهم العقل وتبجيلهم إيّاه وتفضيلهم مراتب العقلاء ورفعهم أقدارهم واستنامتهم إلى

آرائهم واعتمادهم على اشارتهم وتمنّيهم درجاتهم والاستخفاف بمن ذلّ عقله وبدا سخفه ولم يفعلوا [P 7 a] ذلك بمن استقامت طباعه وكملت أخلاطه فعلمنا انه معنى غير معنى الطبع وهو العقل*

القول فى الحسّ والمحسوس . أقول أنّ الحواسّ طُرُق وآلات مُهيّأة لقبول التأثيرات كما وضعها الله عزّ وجلّ عليه فإذا باشرت الحاسّة المحسوس أثّرت فيه بقدر قبوله وقبلت منه بقدر تأثيره فبدرت به النفس وأدّته الى القلب واستقرّ فيه ثم تنازعته أنواع العلم من الفهم والوهم والظنّ والمعرفة وبحث عنه العقل وميّزه فما حقّقه صار يقينًا وما نفاه صار باطلًا والحواسّ الخمس اولًا يوجد شئ لا يمكن وجوده بشئ من الحواسّ فيحتاج الى حاسّة سادسة ويزعم قومٌ أنّها أربع ويجعلون الذوق ضربًا من اللمس وبعض يقول ستّ ويعدّون فعل القلب حاسّةً سادسةً وهذا سهل واسع بعد أن اقرّوا بصحّة وجود فعل الحواسّ لأن من الناس مَنْ ينكر حقيقة فعلها تتغيّر أحوالها ويحتج برؤية من يرى وجهه فى السيف طويلًا وقامته فى المآ الذى لا يكون مساحة عمقه كمساحة قامته منكسةً ويرى الصغير كبيرًا والكبير

صغيرًا والواقف سائرًا وهذا من رأى المعاندين والمموّهين إذ لا توجد هذه التغيّرات فى غير حاسّة البصر وذلك للعلل العارضة من بُعد المسافة وتكاثف الهواء فيقع الغلط من جهة الكيفيّة والكميّة لأن الحاسّة لا تضبط الهيئة إذا بعُدت فامّا الاينية فلا يقع فيها غلط ما لم يفرط بُعدها فلا تحصر شخصها الحاسّة وأما سائر الحواسّ التى فعلها بالمضامّة والمباشرة فلا يقع فيها اختلاف ما صحّت وسلمت وأهون ما يقابل به صاحب الرأى انكار الحواسّ نفسها عروضًا لانكار فعل الحواسّ وما اعلم انا عقلاً[1] يشتغل بردّ هذا الرأى وإنكاره ولظهور فساده وفُحش خطابه*

القول فى درجات العلوم[2] أقول انّ الأشياء كلّها فى العقول على ثلاثة أضرُب واجبٌ وسالبٌ ومُمكنٌ فالواجب فى العقل بنفس العقل واستدلاله كعلمنا بأنّ البنآء يقتضى بانيًا والكتابة يقتضى كاتبًا ولابدّ لكلّ صنعةٍ من صانع وان الواحد والواحد اثنانِ وان الشيخ كان شابًّا والصغير كان رضيعًا وما أشبه ذلك والسالب الممتنع المستحيل فى العقل بنفس العقل واستدلاله

[1] Ms. ناعقل. [2] Ms. المعلومات.

وهو أن يوجد كتاب بغير كاتب وصنعة من غير صانع فإنّ هذا لا يوجبه العقل ولا يتصوّره الوَهْم ولا يستقرّ عليه الطبع والممكن الجائز الموهوم فى العقل بنفس العقل كما حكى عن القرون السالفة والبُلدان النائية وما يذكر انه سيكون بعدُ فإنّ ذلك ممّا يجوز فى العقل انّه كذلك ويجوز انه ليس كذلك لأنّه لا يدلّ خاطر على تحقيق شئ من ذلك الّا ويجوز ان يدلّ خاطر على ابطاله لدخوله فى حدّ الجواز والامكان فلمّا تكافأت الادلّة به قصر على حدّ الوقوف فلا شئ الّا وهو معقول معلوم او معروف او موهوم او محسوس*

فى الحدّ والدليل [٢٠٢٠٢] والمعارضة والقياس والاجتهاد والنظر وغير ذلك، أقول انّ الحدّ ما دلّ على عين الشئ وغرضه باحاطة وإيجاز كحدود الدار والارضين التى تميّز حصّة كل مالك من حصّة صاحبه فيعرف به داره فأرضه والزيادة فى الحدّ نقصان والنقصان منه زيادة يبطل الحدّ المطلوب كقولك الإنسان حىٌّ ميّت ناطق هذا حدّه فإن زيد فيه شئٌ او نقص انتقض لأنّ الاعتبار صحّة الحدود فى الاطّراد بالعكس

والقلب فمتى لم ينعكس لم يستقم هذا الّذى اختاره فى الحدود وإن كان للناس فيه أقوال ومذاهب لأنّ من رأى بعضهم أن حدّ الشئ وصفه له فى ذاته كالعلّة وعند بعضهم حدّ الشئ من ذاته واسمه واعتبر بعضهم طرده من جانبين كما قلنا وبعضهم اقتصر فى جانب واحد اذا [صحّ] الطرد وهذا لا يستقيم إلّا فى باب الشرع والالزام التى حجب عن الناس عللها الموجبة كقول من زعم مثلًا أنّ حدّ الصلاة أنّها طاعة ثم يقول وليس كلّ طاعة صلاةً فالأولى فى هذا أن نسميه صفةً لا حدًّا لأنه لو كان حدًّا لسلم فى الطرفين كما قال أنّ حدّ الإنسان أن يكونَ حيًّا ميّتًا ناطقًا فكلّ حىّ ميّت ناطق إنسانٌ وكلّ إنسان حىٌّ ميّتٌ ناطقٌ وقد قيل الحدّ جامع لما يفرّقه التفصيل وأقول ان الدليل ما دلّ على المطلوب ونبّه على المقصود كائنًا ما كان من جميع المعانى التى تتوصّل بها الى المدلول عليه وقد يدلّ الدليل على فساد الشئ كما يدل على صحته فاذا دل على صحة شى فهو دليل على فساد شئ والدليل على فساد الشئ فهو دليل على صحّة ضدّه ويدلّ الدلائل الكثيرة المختلفة على العين الواحدة كالطُرُق المؤدّية الى مكان

واحد وكلّ ما هدى الى شئ فهو دليل عليه فالبارئ سبحانه وتعالى دليل خلقه والرسول عليه السلم دليل أمّته والكتاب دليل والخبر دليل والاثر دليل والحركة والصواب دليل وما أشبه ذلك هذا الذى اختاره فى الدليل الذى يستدلّ أهل النظر به وقد زعم بعض الناس ان الدليل هو المستدلّ نفسه فناقضه مخالفه بأنّه لو كان كذلك لجاز للمدّعى إذا طُولب بالدليل أن يقول أنا الدليل وهذا سهل قريب التفاوت لمن تأمّل أن اللغة لا تمنع ان يكون الدليل فاعل الدلالة كالشريب والسمير وان يكون غير الدلالة والمدلول عليه كالصريع والقتيل يقول المدّعى أنا الدليل إذا اراد فاعل الدلالة غير خَطاء وانما يستحيل اذا أراد به عين الدلالة على ما يطالب به وقد يكون عينه دليلًا على الصّانع اذا سُئل لأنّه ما من مدلول عليه إلّا وهو دليل على شئ آخر وإن لم يكن دليلًا على نفسه وأقول ان العلّة السبب الموجب وهى ضربان عقليّة وشرعيّة فالعقليّة الموجبة بذاتها غير سابقة لمعلولاتها كحركة المتحرّك وسكون الساكن فالشرعيّة التى تطرى على الشئ فتغير حكمه ويكون مقدّمًا لها معلولًا بعلّة قبلها

وشرط صحّة العلّة جريانها فى معلولها فتى ما تقاعست عن الاطّراد تهافت ذلك كوجود عين او حكم لعلّة من العلل ثم وجود تلك العين والحكم مع زوال تلك العلّة او زوال العين [f° 8 r°] والحكم مع بقاء العلّة وصحّة العلّة كصحّة الحدّ سوآء مع أنّ كثيرًا من الناس يسمّون العلّة الحدّ وليس ببعيد لاتّفاق المعنى وقيل ان العلة ذات وصف واحد وذات وصفين وذات أوصاف كثيرة ولا يصحّ الحكم بها إلّا باجتماع أوصافها كقولنا فى الإنسان انّه حىّ ميّت ناطق لو اخترلت صفة من هذه الصفات لبطلت ان تكون حدًّا للإنسان وعلّة له وأقول ان المعارضة تصحيح ما رام خصمك افساده من مذهبك بمثل مذهبه ومعنى المعارضة والمقابلة على السوآء والمماثلة فإذا وقعت على خلاف ما يذهب الخصم اليه فهى ساقطة فاسدة وقد أنكر قوم هذا الباب وابطلوه وزعموا انه خارج عن حدّ الجواب والسؤال فأجابهم مخالفوهم بانّه ضربٌ من السؤال او زيادة فيه واستدلّوا بأنّ المعارض مجيب او مرئى مناقصه ولوجاز ان تمسك المعارض له عن جواب ما عورض فيه لجاز ان تمسك

المسؤل عن جواب[1] ما سُئل إذا السائل مستجير والمعارض مجير ثم نزل المعارضة من صحّها أربع منازل يصحّ منها ثلاث[2] ويبطل واحدة وهى معارضة السؤال بالسؤال كسائل رجلًا ما قولك فى كذا فيكُرُّ عليه وما قولك انت فى كذا فهذا لأنه ليس فيه شئ من جواب ما سئل والثانية معارضة الدعوى بالدعوى كقائل ان العالم قديم فيقول له الخصم ما الفرق بينك وبين من يدّعى انه مُحدث فيلزم مدّعى القدم اقامة البرهان والتفريق بين المدعوين ومتى بطل قول من ادّعى انه محدث صحّت له دعواه فى القدم لأنّ فى صحّة الشئ فساد غيره والثالثة معارضة العلّة بالعلّة كقول الموحّد للمجسّم إذا قلت أنّ البارئ جسم لانك لا تعقل فاعلًا إلّا جسمًا فلِمَ لم تقل مركّب مؤلّف لانك لَمْ تَرَ إلّا جسمًا مركّبًا مؤلّفًا والرابعة معارضة الدليل بالدليل فهو أن يقال اذا كان دليلك كيت وكيت فما الفرق بينك وبين من يزعم ان الدليل شئ آخر غير ذلك فالجواب انك لا تقابل علّة بعلّة ومطالبتك بالفرق مطالبة بتصحيح الدليل واقول ان

[1] Ms. répété deux fois.
[2] Ms. répété deux fois.

القياس ردّ الشئ الى نظيره بالعلّة المشاركة ويقال القياس معرفة المجهول بالمعروف وقيل كلّ ما عُلم بالاستدلال من غير بديهة ولا حاسّة فهو قياس وقيل القياس التقدير واحتجّ قائلوه بقول الفرزدق [وافر]

ونحن الى زغوف مغوّراتٍ نقيس على الحصا نطقًا يقينا

وهذه الأقوال قريبة المعانى كأنّها فى مشكاةٍ واحدةٍ وقد أجاز بعض القائسين القياس على الإسم كما أجازوه على المعنى والقياس الصحيح الذى يوافق المقيس عليه من جميع معانيه أو اكثرها وتسمّى القياس البرهانىّ لدخوله فى حيّز علوم الإمكان وقد انكر بعض الناس القياس فلزمه ان ينكر ما فات حواسّه وبدائهه ويُقرّ بصحّة كلّ ما جآء من حقّ وباطل وقضيّة العقول توجب ان تكون كلّ مشتبهَيْن واحدًا من حيث اشتبها وإلّا فلا معنى للاشتباه ألا ترى أنّه مستحيل أن توجد نار حارّة ونار باردة لاشتراك النيران فى طبع الحرارة وهو المعنى الموجب لهما فى القضيّة وأقول انّ الاجتهاد هو امعان الفكرة والاستقصاء [f° 8 v°] فى البحث عن وجه الحق

الـذى لا يصاب بـالبـديهة ولا بـالحسّ لاكـن بـالطلب والاستدلال وهو مقدّمة القياس وكان القياس القضاء بـالشئ على التمثيـل والاجتهاد طلب وجه ذلـك القضاء من اصحّ وجوهه والتحرّز من وقـوع الغلط فيـه لأنّ القيـاس من غير اجتهاد كالقول بـالظنّ من غير استدلال وأقول ان النظر فعل الناظر بقلبه ليرى مـا خفى عليه فكما أنّ العين قد تقع على الشئ ولا يتبيّنـه إلّا بعد النظر والتفكر فكذلـك القلب قد تعرض له الخطرة فلا يثبتها إلّا بعد النظر والتفكر والمناظرة المفاعلة منه وقد تكون من تشبيه النظير بـالنظير فيكون معناه القياس المحض ،

القول فى الفرق بين الـدليل والعلّـة ، أقول ان الـدليل مـا هدى الى الشئ وأشار إليه والعلّة مـا اوجبه واوجده ويُوصَل إلى الشئ بدليله لا بعلّته لأنّ علّته ايضًا مما يوصل إليها وتُعلم بدليل لأنّ الذى يدلّ على العالم وقد يزول الدليل ولا يزول عينه ومتى زالت العلّة زالت العين وتختلف الأدلّـة على العين الواحدة ولاتختلف العلّة ومحالٌ وجود ما يفوت الحواسّ والبدائه بغير دليل وغير محال وجود ما لا علّـة لـه ،

القول فى الدليل، أقول انّ من الدليل ما يوافق المدلول عليه بوجهٍ أو وجوهٍ كثيرة كرؤيتنا بعض الجسم والبعض يدلّ على الكلّ متّصلًا كان او منفصلًا ومنها ما لا يوافق المدلول عليه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب كالصوت يدلّ على المُصوّت ولا يشبهه والفعل يدلّ على الفاعل ولا يشبهه والدخان يدلّ على النار ولا يشبهها ويلزم من يزعم أنّ الدليل لا بُدّ أن يوافق المدلول عليه بجهةٍ من جهاته وإن خالفه فى اكثرها فامّا إذا لم يكن بينهما مناسبة وارتفع الاشتباه ارتفع التعلّق واذا سقط تعلّق الدليل بالمدلول عليه بطل ان يكون دليلًا إلّا ان لا شئ فى الغائب إلّا جسم أو عَرَض لأنّه لا يرى فى الشاهد غير حدث وإن يُنكر ما فى العالم الأعلى لأنّ ما فى العالم الأسفل مخالف له فلا يكون دليلًا عليه فإن زعم زاعمٌ أنّه كذلك لا شئ فى جسم أو عَرَض او حدث غير أنّه مخالف لما فى الشاهد طُولب بالفرق لأنّ المخالفة تقطع التعلّق والاشتباه والزم معارضه من عارضه بأنّ لا شئ فى الغائب إلّا وهو حادث ولا فى الشاهد إلّا غير حادث*

القول فى الحدود ، اقول ان الشئ اسمٌ عامٌّ يُطلق على الجوهر والعَرض وما يدرك بالبديهة والحاسّة والاستدلال من جميع ما مضى وانقضى وما هو ثابت فى الحال وما سيكون فيما بعد وحدّ الشئ ما يصحّ أن يُعلم أو يُذكر أو يوجد أو يخبر عنه فاذا كان هذا حدّ الشئ فقد ثبت أن المعدوم شئ لأنّه يصحّ الخبر عنه وأنكر قومٌ أنّ يكون المعدوم شَيْئًا وجعلوا حدّ الشئ أن يكون مثبتًا موجودًا لأنّ الموجود والمثبت يعمّان الأشياء كما يعمّ الشئ ولا نقيض لهما قالوا فلو كان حدّ الشئ المعلوم لوجد له [f° 9 r°] نقيض وهو المجهول وزعم بعضهم أنّ حدّ الشئ المُثبتُ لا غير ولا شئ منفى والمعدوم غير مُثبَت واحتجّ بعضهم بكتاب اللّه عزّ وجلّ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا[1] فنفى ان يكون الانسان قبل ان يخلق شيئًا وبقوله تعالى هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْـًٔا مَذْكُورًا[2] والشئ يذكر قبل الوجود ولو لم يكن شَيْئًا غير المثبت الموجود

[1] *Qor.*, s. XIX, v. 68. Ms. اولم ير *(sic)*.

[2] *Qor.*, ch. LXXVI, v. 1.

أوجب أن يكون ما يخبر عنه من اخبار العالم والقرون مُذْ قامت الدنيا باطلًا هذرًا فإن قيل أنّ ذلك قد خرج مرة الى الوجود قيل وما يدريك ان ما هو كائن بعد غير خارج الى الوجود وقيل اذا خرج الى الوجود فهو شئ قيل فما خرج عن الوجود فلا شئ فإن قيل محال تقدّم الاسم على المسمّى قيل ذلك فى الخواصّ فامّا العامّ فغير ممتنع لأنّا نقول سيكون فى الدنيا أمور واسباب وحيوان فتقدّم اسماءها قبل وجود شخصها وقد كان ابو الهذيل يغايظهم بقوله فى المعدوم انه جسم خيّاطٍ على رأسه قلنسوة يرقص ونقيض الموجود المعدوم ونقيض المثبت المنفىّ وليس نقيض الشئ لا شئ لأنّ المنفىّ والمعدوم شيئان قد نفى وعُدم ولا شئ لا يوصف بالعدم-والنفى فإن قيل فجسم هو أم عَرض أم حركة أم سكون قيل هو شئ معلوم مقدور عليه لا غير وحدّ الجسم أن يكون طويلًا عريضًا عميقًا مؤلّفًا مركّبًا من اجزاء وابعاض شاغلًا للمكان حاملًا للاعراض ولا يوجد بتة خاليًا منها او من بعضها فان انكر مُنكر أن يكون الموصوف بهذه الصفات جسمًا سُلّم له وسُوهل فى التسمية بما شاء وطُولب بالفرق

بينه وبين ما لا يوجد بهذه الصفات وكان هشام بن الحكم يزعم فى حدّ الجسم انه ما قام بنفسه لأنه كان يقول البارئ جلّ وعزّ عن قوله جسم فالجسم فى اللغة ما غلُظ وكثف وكذلك يقولون للجثّة العظيمة جسيمة وإنّما أطلق هذا الإسم على ما الموصوف به معناه فان غُيّر اسمه لم يتغيّر معناه وإنما يتبيّن الفرق عند تفصيل الأسماء والأشخاص وحدّ العرض أن لا يقوم بنفسه ولا يوجد إلّا فى جسم فإن أنكره منكرٌ قوبل بما يقابل به منكر الجسم وطولب بالفرق بينه وبين غيره ثم كلّم على ما أشار اليه من المعنى وقد زعم قوم أن لا عرض فى العالم وأن الأشياء كلها أعراض مجتمعة متفرّقة وحدّ الجوهر حدّ بعينه لانّه جسم ولأنّ ما خلا عن حدود الجسم والعرض والجزء لم يضبطه الوهم ولا يتصوّر فى الظنّ الّذى هو أضعف أجزاء العلوم ودخل في خبر الامتناع وقد يسمّى الجوهر الطينة والمادّة والهيولى والجُزْء والعنصر والاسطقس واختلف الناس فى الجزء الّذى لا يتجزّأ من الأجسام فقال كثيرٌ من الناس انّه لا يزال مجزّأ حتّى يصير فى الصغر الى حيث

لا يجوز ان يتجزّأ ولا يكون لـه ثُلث ولا رُبع ولا نِصْف قـالوا ولولا ذلـك لَما كان لـلأجسام تنـاهٍ ولما كان شيْ أكبر من شيْ ولا أصغر منه ولما جاز لقائل أن يقول أنّ الله قـادر على أن يرفع من الجسم كلّ اجتماع خلقـه فيـه فـأقـلّ الاجتماع بين جزئَيْن قـال ابن بشّار النظام وهشام بن الحكم انـه يتجزّأ تجزّءًا بـلا نهايـة ولم يتهيـأ بـالفعل فـانّـه موهوم واحتجّوا بـأنّـه كما لا يجوز أن يخلق الله شيـًا لا شيْ أكبر منـه فكذلـك لا يجـوز [f° 9 v°] ان يخلق شيـًا لا شيْ أصغر منه وقـالوا لو كان قول من قـال أنّ الجـزء لا يتجـزّأ صحيحًا كان فى نفسه لا طول لـه ولا عرض فـإذا حدث لـه ثـانٍ حدث لهما طول فلن يعـدّوا الطول ان يكون لأحدهما دون الآخر أو لَهما معًا فلمّا ثبت انّـه لهما[1] علم انّـه يتجزّأ وقـال الحسين النجار الجزء يتجزّأ حتّى يعود إلى جزء لا يقبله الوهم فيبطـل حينئذٍ وقـال قومٌ لا ندرى كيف القول فيـه واختلفوا فى جواز الرؤيـة عليـه وحلول الأعراض فيه من اللون والحركة والسكون وغير ذلك فأجازه

[1] Ms. ajoute و.

قومٌ ونفاه آخرون والقدماء مختلفون فى هذا الفصل على خلاف قول أهل الاسلام فيزعم بعضهم انّـه يُرى قبـل الاسطقسات الاربعة اسطقسات آخر صاغر الأجزاء غير متجزّئـة فى غايـة الصغر منها تركيب الاسطقسات التى منها تركيب العالم وامّـا ارسطاطاليس يقول امّا التجزئـة بـالقوة فـانها[1] بـلا نهايـة وامّـا بـالفعل فلها نهايـة وقـال بعضهم لا يتجزّأ لا يقبـل الانفعال مع اختلاف كثير بينهم ، وحدّ الزمان حركـة الفلك ومدى مـا بين الأفعال هذا قول المسلمين وحكى عن افـلاطن أنّـه يرى الزمـان كونًا فى الوهم وحكى ارسطاطاليس فى كـتاب السماع الطبيعى أنّ جميع القدماء كانوا يقولون بسرمديّـة الزمان الّا رجلًا واحدًا يعنى افلاطن وروى عنه افلوطرخس[2] أنّه قـال جوهر الزمـان هو حركـة السمآء هذا وفـاق قـول المسلمين وبعضهم يقول أنّ الـزمـان ليس بشئ مع اختلاف كـثير بينهم وإنّما ذكر مـا ذكر من مـذاهبهم لتطمئنّ نفس الناظر الى خلاف القائلين بـالعقل والتميز وليستفيد يقينًا بما

[1] Ms. فـانـه.

[2] Ms. افلوطوخس.

يعضده من وفاق قولهم لأن فى الإجماع قوّة وهو من أوكد أسباب الاستظهار[1] عليهم، وحدّ المكان ما اعتمد عليه الجسم أو أحاط به أو حلّه العَرض وهذا أراده ارسطاطاليس حيث قال المكان نهاية المحتوى الذى يماسّ ما يحتوى عليه واختلفوا فى الخلآء والفضآء فقال قومٌ العالم لا خلآء فيه وإنّ الهوآء جسمٌ منتشر بسيط ويمتحن بالآلة الّتى هى على هيئة[2] الرطل فى اسفلها نقب فاذا شُدّ اعلاها لم يخرج الماء من اسفلها واذا فتح سَال فعُقل أنّ المآء دفعه دافع وهو الهوآء الداخل فى الكوز وقال آخرون لا يخلو الأجسام من خلآء وهو الفُرج بين الأجزآء واستدلّوا بالمآء الذى يُصبّ على الأرض فيغوص فيها وفرق قومٌ بين الفضآء والخلآء فقالوا الخلآء هو الفراغ من الجسم والفضآء هو المحتوى على الخلآء بلا نهاية ويزعم قوم أنّ الخلآء والفضآء شئ واحد ويقول آخرون انه ليس بشئ وحدّ المتغايرين ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر وقال بعضهم حدّهما ما اختلف أوصافهما وحدّ

[1] Ms. الاستطهار.

[2] Ms. هَيأة.

الضدّين مالايجوز وجود أحدهما إلّا مع عدم الآخر وحدّ الموجود ما ثبت علمًا او حسًّا او وهمًا وهو معنى الشئ وحدّ الاسم ما دلّ على المسمّى بالتميز من جنسه والصفة كالاسم فى بعض الأحوال إلّا أنّ خاصّيّة حدّها الاخبار عمّا فى الشئ كالعلم فى العالم وقد يفرق قوم بين الوصف والصفة فيجعلون الصفة ما هو ملازم للموصوف والوصف قول الواصف ذلك وحدّ الارادة ما يضطره الانسان [م 10 م] فى قلبه من فعل او قول او حركة وحدّ القول ما يُبديه القائل بلسانه وقد يقال للاشارة قول على المجاز وحدّ المعنى عقد القلب على ما ابدى بلفظه فزعم ابن كلّاب ان معنى القول نفس القول ولو كان كذلك ما سأل السامعُ القائلَ ما معنى قولك وحدّ الحركة زوال وانتقال وهى على ضروب فمنها الحركة الذاتيّة والمكانيّة وقد قيل الحركة اختلاف وتغيير وحدّ السكون لبث واستقرار وزعم بعضهم ان السكون ليس بشئ وحدّ الجنس ما يجمع أشياء مختلفة الصُوَر كالحيوان والنبات وقد قيل الجنس ما استوعب الانواع وحدّ النوع تخصيص النظائر من الجنس والشخص تمييز الذات من النوع والشخص تحت النوع

والنوع تحت الجنس وهذا المقدار من هذا الباب لإغناء بأحدٍ عن مطالعته فانّه كالمادّة للنظر والآلة للجدل ،

القول فى الأضداد ، اقول ان قول من يزعم انّ الشئ لا يُعرَف إلّا بضدّه محالٌ لأنّ معرفة الشئ بحدوده ودلائله بل شكله ونظيره أسكن[1] من معرفته بضدّه ونديده لأنّ الشئ يدلّ على جنسه ونوعه ما لا يدلّ على ضدّه ولكن الضدّين لا يجتمعان وعند صحّة الشئ فساد ضدّه ولا يقع التضادّ إلّا بين الموجودات فبطل قول القائل أن ضدّ الجسم لا جسم وضدّ العرض لا عرض وضدّ الزمان لا زمان وضدّ المكان لا مكان وضدّ الشئ لا شئ لأنّ الأضداد أشياء متنافية وقول القائل لا جسم ولا عرض لا شئ فى الحقيقة فكيف يُضادّ الشئ بلا شئ ولكن الأجسام والأعراض اشياء مضادّة كالأسود ضدّ الأبيض والقديم ضدّ المحدث لأن القديم الموجود لا إلى أوّل والحادث ما يوجد بعد ان لم يكن[2] ،

القول فى حدث الأعراض ، أقول أنّ معرفة حدث الأعراض

[1] Ms. اسكن .

[2] Ms. لم يكن .

من أوائل العلوم القائمة فى النفس البديهة وما المنكر لها إلّا بمنزلة المنكر للظاهر المحسوس لمعاينتنا تعاقب الألوان المتضادّة على الأجسام كالسواد بعد البياض والبياض بعد السواد وكذلك الروائح المتضادّة[1] كالكريهة والطيّبة وسائر الحالات الّتى لا يخلو الجواهر منها كالحرّ والبرد والرطوبة واليبوسة واللين والخشونة والحركة والسكون والاجتماع والافتران والافتراق والطعوم الملاذّ والمكاره وما نجده من أنفسنا من الحبّ والبغض والإرادة والكراهية والشوق والملامة والجبن والشجاعة والقوّة والضعف والشبيبة والمشيب والنوم واليقظة والجوع والشبع وما نراه من حال القيام والقعود والقرب والبعد والحياة والموت والفرح والحزن والرضا والغضب وسائر العوارض التى تطرأ على الأجسام وبعد أن لم يكن وتزول[2] بعد أن كانت وهذا باب يستكمل جميع أوصاف العالم وما فيه لو تكلّفه متكلّف لأنّه الدليل على الحدث والكون وقليل الشئ يدلّ على كثيره فإن زعم زاعمٌ أنّ هذه الأعراض

[1] Ms. التضاده.

[2] Ms. نزول.

أجسام طولب بالفصل بين الحامل والمحمول ولا بُدّ من التفصيل بينهما ثمّ من الدليل على أنّ العَرَض غير الجسم جواز الاختلاف عليه وعين الجسم باقية كالبُسْرة الخضراء مثلًا تراها تصفرّ [٣٧ 10 ٣] فتبطل خضرتها ثم تحمرّ بعد صُفرتها وعينها قائمة وكالراضي يغضب فيختلف حاله وعينه لا تختلف والشابّ يشيب والحيّ يموت فلما لم يجز ان يقال لمن قد شاب انّه ليس بذاك الشابّ ولمن مات انه ليس بذاك الحيّ مع ورود حال وارتفاع حال أخرى عقل أنّ العرض ليس بجسم ولا بعض الجسم لأنّه لو كان كذلك لتغيرّ الجسم كما تغيرّ الأعراض الحادثة فإذا ثبت أنّ الأعراض غير الأجسام وجب إن ننظر أحادثة هي أم قديمة فلمّا رأيناها كائنة بعد أن لم تكن وزائلة بعد أن كانت دلّنا ذلك على حدوثها وكونها كوجودنا الجواهر متفرقة بعد أن كانت مجتمعة ومجتمعة بعد أن كانت متفرّقة ولن يخلو أن [تكون] مجتمعة بأنفسها أو باجتماع فيها فإن كانت مجتمعة بأنفسها لم يَجُزْ وجودها متفرقة ما دامت انفسها قائمة فعلمنا انّها مجتمعة باجتماع ثم نظرنا أذلك الاجتماع جوهر او عرض فدلّنا أنّه لو كان

جوهرًا لكان مجتمعًا باجتماع آخر ثم كذلك الى ما لا نهاية فلما بطل ما قلنا علمنا أنّه مجتمع باجتماع هو عرض لا جوهر وكذلك القول فى الحركة والسكون فإنْ قيل أنّ الاعراض كانت كامنةً فى الجسم ثمّ ظهرت بعد ظهورها حادث أم غير حادث مع استحالة أن يكون الاجتماع والافتراق والحركة والسكون كامنة فى الجسم فيكون الجسم فى حال واحدة ووقت واحد ساكنًا متحرّكًا ومجتمعًا متفرّقًا فإن التجأوا الى مذهب من يقول بالهيولى وانّه كان جوهرًا قديمًا لم يزل خاليًا من الأعراض ثم حدثت فيه الأعراض فحدث فيه هذا العالم بما فيه قيل لا يخلو حدوث الأعراض فيه من أن يكون كانت كامنة فظهرت او كانت فى جوهر آخر فانتقلت أو لم تكُنْ بتّة فأحدثت فلمّا استحال كون الأعراض فى الجوهر الذى يزعمونه خاليًا من الأعراض ان يكون مثل أجسام العالم أو دونها أو أعظم منها او يكون جُزْءًا لا يتجزّأ أو كيف ما كان فإنّ الصغر والكبر والمثل اعراض لم ينفك منها ولم ينفك من الحوادث فحادثٌ ، واعلم أنّ أحكام هذا الفصل من الفرض الواجب والحقّ اللازم وخاصّةً معرفة حدث الأعراض وان

الجوهر لا ينفك منها لأنّها الدليل الظاهر على الحدث والحادث والاختراع ونسأل الله التوفيق والتسديد وأن يعصمنا برحمته ويزيدنا بصيرةً فى طاعته،

القول على أهل العنود ومُبْطلى النظر، أقول أنَّ طائفةً من الجاحدين سمّاهم السوفسطانيّة معنى هذه اللفظة عندهم الموّهون المخرقون وقد سمّاهم ارسطاطاليس الملحدين أبطلوا العلوم كلّها رأسًا وزعموا انّ لا حقيقة لشئ من العلوم والمعلومات فانكروا موجود الحواسّ ومعقول البدائه ومستنبطات الاستدلال وزعموا أنَّ الأشياء على الخيلولة والحسبان وكما يراه النائم فى المنام وقد أعرض كثير من الناس عن مناظرتهم وعيّت على من اشتغل بالردّ عليهم لأن ما أنكروه ضرورة المشاعر والبدائه التى يستغنى فيها عن الدليل لأنّها اصل العلوم ومتى ذهب ذاهبٌ يدلّ على صحّته فقد أوجب الدليل لما لا يحتاج فيه حتّى يقوده ذلك الى ما لا نهاية له وناقضهم من ناقضهم مرئى[1] العامّة فساد مذهبهم فقال الحسّ اوجدكم [f° 11 r°] ما تدّعون أم النظر

[1] *Sic*, ms.

قادكم الى ما تزعمون فان ادّعوا الحسّ كذبهم العيان وإن ادّعوا النظر قالوا لعلّكم غالطون فى نظر عقولكم ولعلّ نظر مخالفيكم يدلّ على خلاف نظركم فان سلّموا الأمر لزمهم أن لا يناظروا مخالفًا ولا يخطّؤا مُخطئًا ولا يحمدوا مُحسنًا ولا يذمّوا مُسيئًا وهذا خلف من القول ووهن فى الرأى وإن ادّعوا ترجيح نظرهم فقد اثبتوا النظر ونقضوا الأصل الذى بنوا عليه مذهبهم وقد احتبس هذا الرأى صنفان من هذه الأمّة مقلّد مبطل النظر ومدّعى أن لا دليل على النافى فلزمهما من ذلك ما لزم أصحاب العنود وقيل لهم أبنظرٍ وحجّةٍ أفسدتم نظر العقول وحُججها أم بغير حجّة فإن قالوا بنظر فكيف يبطلون النظر وهم يثبتونه وإن زعموا بغير نظر فالسؤال والجواب من النظر ولا يلقى به من ليس من اهل النظر وكلّ كلام من غير نظر فجحود أو عنود أو سهو أو غلط أو عَبَث وبمثله يقابل الزاعم أن لا دليل على النافى ثمّ نفيتَ الدليل مع أنّك مع نفيك ما نفيته أحد المدعيين اذ انت لو عارضك خصمك بمثل قولك وابطل دعواك ثم إذا طالبته بتصحيح مذهبه أحال على مذهبك فهل غير اثبات الدعوَيْين

أو اسقاطها ولنظّار أهل الإسلام وفقهائهم حجاجٌ كثيرة فى هذا الباب وليس هذا من غرض هذا الكتاب ومما يستدلّ به على وجوب النظر انّه لمّا لم تكُنْ الأشياء كلّها موجودة حقًّا ولا كلّها باطلة حقًّا ولكن حقًّا وباطلًا ثم وجد الاختلاف فيها شائعًا على النظّار إمّا من عالِم مُعانِدٍ او جاهلٍ عاجزٍ ولم يكن الأخذ به على اختلافه وجب عليه بالنظر الذى يميّز بين الحقّ والباطل وأيضًا لمّا لم تكن الأشياء كلّها ظاهرةً لأنّها لو ظهرت لَما جُهل شئٌ ولا كانت خفيّة لأنّها لو خفيت كلّها لَما عُلم شئٌ وكان منها ظاهرٌ جليٌّ وباطن خفيٌّ وجب طلب علم ما خفى منها ولا يوجد ذلك إلّا بالنظر،

القول فى مراتب النظر وحدوده، أقول أنّ العلماء الذين وطّأوا للنُظّار سبيل النظر ومهّدوا لهم سبيل الجدل أضربوا فى ذلك حدًّ من تعدّاه او قصّر دونه تبيّن تنكُّبُه[1] وتعسُّفُه وخلل مذهبه وفساد بيّنته فجعلوا السؤال أربعة أقسام لا يقع فيها صدق ولا كذب لأنّها استخبار عن مائيّة[2] المذهب

[1] Ms. بتن تنكبه.

[2] Ms. مانة.

اوّلًا ثم عن الدليل ثم عن العلّة ثم عن تصحيح العلّة وذلك نهاية فصول النظر واستقرار صحّة الدعوى وفسادها وقابلوا أقسام السؤال بعددها من الجواب وكلّها أخبار تحتمل الصدق والكذب لأنّ الصدق الإخبار عن الشئ بما فيه والكذب الإخبار عنه بما ليس فيه والسؤال ليس بإخبار فيحتمل الصدق والكذب وانّما يوجب السؤال أحد الشَيْئَيْن إمّا الجهل به وإمّا امتحان المسئول عنه والجواب يوجب القبول والتسليم والردّ والإنكار بمعارضة او مطالبة بالدليل والدليل يوجب العلّة والعلّة تحقّق الجواب إذا طردت صحّت وحيثما انتهى الخصم وسلّم انتهى الكلام،

[f° 11 v°] القول فى علامات الانقطاع، أقول المناقضة والانتقال والعجز عن بلوغ الغاية وجُحد الضرورة ودفع المشاهدة والاستعانة بالغير والسكوت للعجز كلّها من دلائل الانقطاع وكلّ سائل مخيَّرٌ فى سؤاله متفقهًا كان [أو] متعنّتًا أحقّ فى سؤاله او أحال وليست كذلك حال المجيب بل عليه القصد للحقّ وتعريف السائل وجه سؤال من إصابة وإحالة ولا عليه أن يجيبه عن مسئلة هى فرعٌ

لمسئلةٍ يخالفه فيها حتّى يقرّره بإيجابها وتأخذ ميثاقه على القول بها لأنّ الخلاف اذا كان واقعًا فى الأصل لم يطّرد القياس فى الفرع وذلك فى التمثيل كسائلٍ عن الرسالة منكر للتوحيد وإنّما تصحّ النبوّة بصحّة التوحيد لأنّه الموجبُ لها وكلّ سؤال يرجع الى السائل بمثل ما يريد أن يلزمه المسئول فغير لازم لأنّ المعارضة فيه قائمة فطلبُ الدليل على الدليل والعلّة على العلّة إلى ما لا نهاية له فاسدٌ لأنّ محصول الظواهر المحسوس ومحصول البواطن المعقول وما لا نهاية له غير موجود ولا معلوم ولا موهوم وقد يُستحسن لابن الهذيل قوله إنّ صحّة الصحيح وانتقاض المنقوض فى جميع ما اختلف فيه المختلفون يُعلَم فى ثلاثه أوجه أحدهما إجراء[1] العلّة فى المعلول والثانى نقض العلّة بالتفسير والثالث جحد الاضطرار فامّا ترك إجراء[1] العلّة فى المعلول فكقول الرجل فرسى هذا جواد فيقال ولِمَ قلت ذلك قال لأنّى أجريته كذا فرسخًا فيقال له أكلّ فرسٍ جرى فى اليوم كذا فرسخًا فهو جواد فإن قال نعم أجرى علّته وان

[1] Ms. les deux fois, اجزآء.

قال لا فقد نقضها وهو يحتاج الى علّة أُخرى وأمّا نقض الجملة بالتفسير فكقول القائل إذا أُشتدّ حرّ الصيفة اشتدّ[1] برد الشتوة التى تليها واذا اشتدّ برد الشتوة اشتدّ حرّ الصيفة الّتى تليها ثم يقول وقد يشتدّ حرّ الصيف ولا يشتدّ برد الشتآء الذى يليه فيكون قد نقض بهذا التفسير الجُملةَ الّتى تقدّمت لأنّها لو صحّت لم يشتدّ حرّ الصيف إلّا باشتداد برد الشتآء أبدًا وأمّا جحد الاضطرار ففى البدائه والحواسّ وذلك كسؤالنا الدهرية عن شيخ رأيناه على كرسيّ فى هيئته وخضابه أيزعمون أنّه لم يزل هكذا قاعدًا فى مكانه بحاله التى هو عليها من الكسوة والخضاب فان قالوا نعم جحدوا الاضطرار بشهادة العقول بابطالهم، واعلم أنّ السكوت بعد استقرار الحقّ أبلغ من الكلام فى الذبّ عنه وزيادة البيان هُجنة وربّما أورثت فرصة لأنّ الافراط نقص وعلم بفيج[2] الحجّة ودحوصها[3] أبلغ من افصاحك

[1] Ms. واشتد.

[2] Ms. فلج.

[3] Ms. ودحوضها.

بها لأنّ الشاهد شاهد القلب لا شاهد اللسان وليس كلّ من لزمه قول مناظره او عجز عن جوابه فى الوقت وجب عليه المصير الى مذهب خصمه ولكن بعد التبيّن والتثبيت واستبراء الحال والرجوع إلى الأُصول الموطودة والأعلام المنصوبه فإذا انكشف الغطاء عن وجهه وصرّح المحض عن زبده وأومض الحقّ سيره فلا يسع حينئذٍ غير الاقرار والانقياد له وليس من الحقّ تكليف الحضم إظهار ما هو خفىّ فى نفسه لانّه غير ممكن كما يمكنه اخفآء ما هو ظاهر فى نفسه ولانّ ذلك [f° 12 r°] إزالة الشئ عن وجهه فهذه مقدّمات قدّمناها نظرًا للناظر فى كتابنا ونُصحًا لمن احتاط لدينه وتحرّز من تمويه الملحدين وتلبيس المخرقين وخطرات المجانّ ووساوس الخلعآء الذين أفسد الفراغ فكرهم وأخمدت الكفاية قرائحهم وحلّت عن الدقائق عقولهم وعاشت بصنوف الشهوات نفوسهم وملكهم الهزل وركبهم الجهل واسترقّهم الباطل وهجرتهم الفكر وعميت عليهم مواقع النظر فاحتالوا فى إسقاط التكليف عنهم ليمرحوا فى ميادين الشهوات وليركبوا ما يَهْوونه من اللذّات بانكار علوم الأُصول من البديهة

والحواسّ واللّه المستعان وهو خيرٌ معينٌ، وبعد فإنّ لأهل الإسلام أصولًا من الكتاب والسُنّة والاجماع والقياس عليها ما يقوم لهم الحجّة بها بينهم ويقنعون بشهادتها ودلائلها وكذلك أهل كلّ ملّة ودين وكتاب غير أنّ ذلك لتصحيح فروع دينهم وشرائع ملّتهم فلذلك أضربنا عن ذكره صفحًا *